

كلام والسلام على الحكومة حماية قرارات الرئيس



مريد صبحي

قرارات الرئيس السيسي التاريخية بزيادة الحد الأدنى للأجور والمعاشات، مع منح علاوة لجميع العاملين المخاطبين وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية، كانت مفاجأة سارة لجميع المصريين، أثبتت صدورهم وشعروا معها باقترب جني ثمار الإصلاح الاقتصادي، بعد سنوات عجاف من المعاناة والتضخم واشتعال الأسعار، بسبب جشع الكثيرين وتجارهم بمعاناة الغلبة والمعوزين، ورفع شعار اللي ممعهوش ما يلزموش، غير مدركين أن نحو 40% من بسطاء هذا الشعب يعيشون تحت خط الفقر ولكن ما خفف من وطأة المعاناة هو معاشات الحماية الاجتماعية للطبقة الفقيرة، وكذلك منافذ القوات المسلحة والشرطة لطرح الكثير من السلع الأساسية بأسعار مخفضة نسبيا، ولولا ذلك ما تحمل الكثير من أبناء هذا الشعب الصابر قسوة الإصلاحات الاقتصادية على أمل جني ثمارها قريبا، كما أن حنو الرئيس وانحيازه الدائم للفئات الأكثر احتياجا كان له مفعول السحر في نفوس المصريين، وحثهم على تحمل تبعات الإصلاح برضا ممزوج بالحرمان والاحتياج ولكن المؤسف بعد قرارات الرئيس بإنصاف الموظفين والعاملين وهم الفئة الأكثر تضررا بسبب محدودية الدخل ووقف الترقيات والعلاوات، أن يسارع بعض الانتهازيين برفع الأسعار فور اقرار الزيادة التي سوف تنفذ في يوليو المقبل في ظل غياب الرقابة على الاسواق، مما يجعل الموظفين لا يشعرون بتحسن في مستوى معيشتهم، لأن زيادة الأسعار سوف تتبلع زيادة الرواتب قبل أن تصل لايدي الموظف المطحون وهنا دور الحكومة في حماية قرارات الرئيس بتفعيل الرقابة على الأسواق ومنع الاحتكار ومواجهة الارتفاع الجنوني للأسعار، بدلا من تفرغ وزارة التموين للحذف والإضافة للبطاقات حسب الحظ والنصيب وترك الأسواق بلا ضابط أو رابط، حتى إن رغيف العيش التمويني كش للنص وعلى المتضرر أن يأكل «جاتوه».